

مُساءلة الخطاب السوسولوجي

قراءة في كتاب «الخطاب السوسولوجي»

عثمان لكعشي⁽¹⁾

مقدمة

يقدم لنا كتاب "الخطاب السوسولوجي: شروط التكوين وآليات إنتاج المعرفة"، نفسه بوصفه تجربة متفردة في المسارين الفكري والعلمي للباحث المغربي مصطفى محسن، سواء من الناحية البيداغوجية المتعلقة بتدريس السوسولوجيا، أم من الناحية الإبيستيمولوجية المرتبطة بالموقف الإبيستيمولوجي والسوسولوجي للباحث من الإشكالات النظرية والمنهجية التي تطرحها السوسولوجيا غربياً وشرقياً. إنّه ينحو نحو الكتابات المدرسية المعهودة: مداخل علم الاجتماع. غير أن هذا المؤلف الذي بين يدينا، وإن كان مَدْخلاً إلى السوسولوجيا كما يقول بذلك كاتبه نفسه، فإنّه لم يتوقّف عند المعنى المعهود للمداخل المدرسية آنفة الذكر، بل يتجاوز ذلك إلى كونه: "مدخل نقدي للسوسولوجيا كخطاب معرفي"، كما يُنهيها صاحبه.

إننا أمام مدخل نقدي، من حيث المجالات والأسس والمنظورات المعرفية التي أُسس عليها هذا المدخل. يتعلّق الأمر هنا بمجالات عدة: الإبيستيمولوجيا، وسوسولوجيا المعرفة بما فيها سوسولوجيا السوسولوجيا، والأنثروبولوجيا والتاريخ. تتعدّد بتعدّد ما ينعتة صاحب الخطاب السوسولوجي بـ "النقد المتعدد الأبعاد cri-tique multidimensionnelle".

إذا كان كاتب الخطاب السوسولوجي حاول من خلال "مشروعه النقدي" أن يمارس نوعاً من سوسولوجيا السوسولوجيا، فإننا بدورنا نسعى إلى تفكيك هذه الممارسة سوسولوجياً وإبيستيمولوجياً، استراتيجيتنا في ذلك هي السؤال، ولا شيء غير السؤال. وما يجزئنا ذلك إلى طرح عدد من الأسئلة: ما المصلحة وراء كتابة السوسولوجيا بوصفها خطاباً عمومياً، وفي العالم العربي بصورة خاصة؟ كيف يُمكن تحديد ما يسمى بالنقد متعدد الأبعاد؟ وما موقعه وتجلياته في «الخطاب السوسولوجي»؟ هل القيام بممارسة سوسولوجيا سوسولوجيا العالم العربي عملية ممكنة؟

في النقد متعدّد الأبعاد

ما موقع «النقد متعدّد الأبعاد» في "الخطاب السوسولوجي" والحال هذه؟ إذا ما نحن تَفَحَّصنا الكتاب المُعْني، فصلاً فصلاً، محوراً محوراً، صفحة صفحة، عنواناً عنواناً، لن نجد أي أثر من الناحية الشكلية والظاهرية لهذا

(1) عثمان لكعشي: كاتب وباحث مغربي في علم الاجتماع.

النقد كعنوان فصلي أو محوري، باستثناء الفصل الأخير منه. لكن من دون أن يحيلنا ذلك إلى القول بهامشية هذا «المنظور» وتهميشه من المؤلف موضوع الدراسة، بل على النقيض من ذلك تمامًا، فهامشية تجلّيه من الناحية الشكلية تعود إلى مركزيته الضمنية والجوانبية في كلّ دراسة من دراساته، وفي كلّ مقال من مقالاته، بل حتى في ملحقاته.

يتكوّن الكتاب من ستة فصول أو دراسات أساسية، إضافة إلى التقديم العام في بدايته، والملحقات في نهايته، من دون خاتمة صريحة.⁽²⁾ حيث يقع النقد متعدد الأبعاد في الفصل الأخير كأفق استراتيجي: "نحو منظور نقدي تكاملي".⁽³⁾

إذا كان صاحب الكتاب قد أرجأ "النقد متعدد الأبعاد" في آخر فصل كأفق، فإننا نجعل منه، والحال هذه، منطلقًا، بل منظورًا وقاعدة معرفية لـ "الخطاب السوسولوجي" من حيث الدراسة والتحليل. ولهذا القلب في نظرنا أهميته القصوى في هذا السياق. افتراضًا منا هيمنة هذا "الأفق: المنظور" في ثنايا المؤلف ودراساته كلها، بل في كل محور من محاوره، إن لم يكن في كلّ صفحة من صفحاته.

فكيف يمكن من ثم تحديد ما يُسمّيه مصطفى محسن، بالنقد متعدد الأبعاد؟ إن الإجابة عن هذا السؤال ليست بالأمر المستعصي والمتعذّر، لا سيما أنّ صاحبه قد أفصح عنه، وصاغ إجابة له، تعريفًا وتحديدًا، واعيًا ومشروعًا السوسولوجي والمعرفي والفكري.

قبل الشروع في تحديد مشروع كاتبنا، لا بد من الإشارة إلى أن فكرة المشروع تلك لم تعرف ميلادها مع كتابنا المعني، حيث أُعلن عنها من طرف صاحبيها سابقًا غير ما مرة، بل ربما تحضر تحليلًا وممارسة في جل أعماله ومجملها.

إن فكرة المشروع، هي أساسًا فكرة نقدية كما يلحّ علينا صاحبها: تقوم على النقد ولا شيء غير النقد. لكن ما دلالة النقد هنا مفهومًا؟ أو بعبارة أخرى، كيف يحضر هذا المفهوم وما منزلته في مشروع عالِمنا؟ لا ريب في أنّ المتفحّص للأسس التي يقوم عليها هذا المفهوم ها هنا سيخلص إلى أنّ الأمر لا يتعلق بنقد أيديولوجي: نقد أيديولوجيا بأخرى، أو بنقد أحادي وأوحد الجانب، كما لا يتعلق الأمر بفلسفة سلبية تنفي فلسفة أخرى إيجابية، أو مواجهة حقيقة بأخرى. لا يحيل النقد والحالة هذه إلى الهدم، بقدر ما يحيل إلى الحذر وإعادة النظر المستمر في المسلّمات المعرفية السوسولوجية منها، وغير السوسولوجية، في علاقتها بالتاريخ والمجتمع والثقافة. يتعلّق الأمر إذن بنقد متعدّد الأبعاد. ويستمد تعدّديته تلك من الأسس والمقومات التي يقوم عليها. إنّه تعدّد مزدوج: تعدّد مضامينه وأسسها النقدية (منطلقات النقد)، وتعدّد محاور اشتغاله (موضوعات النقد: نقد ماذا؟).

أمّا التعدّدية الأولى، فهي نقد معرفي إبستيمولوجي، وتاريخي، وثقافي وسوسيو- حضاري عام. ينطبق ذلك على المعارف كما ينطبق على مختلف مكوّنات البنيات الاجتماعية المتعدّدة. وأمّا التعدّدية الثانية، فهي عن نقد ثلاثي: نقد الذات/النحن، فالآخر/الغرب، ومن ثمّ نقد للحظة الحضارية، بما هي مجال للتفاعل والتبادل بين

(2) الكتاب الذي يقع بين يدينا، لا يحتوي على أي خاتمة صريحة، ولذلك في نظرنا أهميته. تتجلى تلك الأهمية في انفتاح الكتاب نحو المستقبل والأفق، مع فتح مجال للحوار والمناقشة. فهو يكتفي بإقامة ما نعتبه بـ: "تعقيب تخريجي عام" كفصل، حيث قدم فيه المؤلف لأهم الملاحظات والملاحظات التركيبية العامة، وفتح بعض الأفاق، وطرح بعض التساؤلات. فضلًا على الملحقات (10 ملحقًا)، لا تخرج هي الأخرى عن التحديد الأنف.

(3) هذا الفصل معنون بـ: "تعقيب تخريجي عام: جدل الإبستيمولوجي والتاريخي في المعرفة السوسولوجية: نحو منظور نقدي تكاملي"، ص 129. وما بعدها.

الذات والآخر.

يُمكن للنقد متعدّد الأبعاد كمنظور نقدي حوارى تكاملي ومنفتح، بالتعريف كما حدّده صائغُه، أن يَمكِننا من المراجعة النقدية المطلوبة للتراث السُوسيولوجي بخاصّة، وتراث العلوم الاجتماعية بعامة المتعلّق بالعالم الغربي. من أجل استيعابه بما يكفي من النقد الواعي، ومن الاقتدار على أجرأته في الواقع العملي: تنظيرًا وتطبيقًا، استعمالًا وتوظيفًا.⁽⁴⁾

إذا ما نحن أعدنا طرح السؤال السابق، ما هو النقد متعدد الأبعاد؟ سنجيب: إنّ النقد متعدّد الأبعاد هو نقد مزدوج التعدّد: إنّه نقد إيبستيمولوجي- سوسيولوجي. إنّه بمنزلة انعكاس تأملي في علاقة المعرفة السُوسيولوجية بالشروط الاجتماعية المرتبطة بها. هو انعكاس لوظيفة مزدوجة: وظيفة علميّة معرفيّة، وأخرى اجتماعية مجتمعيّة. يحقّ لنا في هذا المقام أن نتساءل: هل نحتاج اليوم فعلاً إلى النقد؟ أم إنّ الأمر قد حان لكي نستعيض عنه بالتفكيك؟ لنترك هكذا سؤال مفتوحاً إلى حين.

هذا ما يقذف بنا مباشرة في صلب سوسيولوجيا المعرفة عموماً، وسوسيولوجيا السُوسيولوجيا على وجه التحديد. ولا شك في أن عبارة: "الخطاب السُوسيولوجي شروط التكوين وآليات إنتاج المعرفة" التي جعلها الكتاب عنواناً له، لا تخرج عن هذا التحديد، بل تقع في مركزية مراميه.

على الرغم من أن المؤلّف لم يُحدّد ما يعنيه الخطاب كمفهوم، على الأقل بشكل صريح ومعلن، فإنّ ذلك لا يحول دُون أن نوّلد بعض الأسئلة بشأنه: لماذا الخطاب السوسيولوجي؟ ما الجدوى من كتابته؟ وما المصلحة من كتابته في هذه الحالة؟

أيّ علاقة لنا نحن العرب مع العلوم الحديثة بعامة والعلوم الاجتماعية بخاصة هي الأساس تدخل في صميم العلاقة مع الغرب. لذلك فعلماء الاجتماع في عالمنا العربي، وفي العالم الثالث عموماً، أكثر من غيرهم، في حاجة عند أيّ ممارسة علميّة سوسيولوجيّة أو علم- اجتماعيّة، إلى الوعي المستمر بهذه الممارسة، والشروط المختلفة التي أسهمت في إنتاجها. وأنّ ذلك الوعي هو السبيل لإنتاج معرفة سوسيولوجيّة أكثر فعاليّة، وأقلّ استلاباً: من أجل صياغة معرفة سوسيولوجية مستقلة نسبياً.

فما يشير إليه مصطفى محسن على أنه خطاب سوسيولوجي قد لا يتجاوز كونه تفكُّراً في المعرفة السُوسيولوجيّة أو التراث السُوسيولوجي العام، والإشكالات والمسائل التي تطرحها هذه المعرفة وهذا التراث: كمسألة النشأة العلميّة لعلم الاجتماع وما قبلها، ومسألة الموضوع، والعلاقة مع العلوم الاجتماعية، والعلاقة مع الفروع التخصصية، ومسألة السُوسيولوجيا في العالم العربي. سعيًا منه إلى التعريف بقيمة السوسيولوجيا النظرية والمنهجية والعملية كعلم نقدي من ناحية، ومن أجل تأسيس التأسيس لسوسيولوجيا السوسيولوجيا من ناحية ثانية. فضلاً على مرمى آخر نضيفه في هذا الباب، يتعلق بضرورة بناء عالم الاجتماع بما هو عالم موقف وتصوّر عن مجال اشتغاله، أو بصيغة أخرى: وعي السُوسيولوجي بلا وعيه السُوسيولوجي L'inconscient (sociologique). إنّ هذا الخطاب (و ما أنتج حوله من خطاب) يعكس ويكشف لنا عن تصور عالم اجتماع عربي ومغربي للسوسيولوجيا بوصفها حقلاً معرفياً. وما دام يتعلّق الأمر بالخطاب السُوسيولوجي، بما هو خطاب،

(4) محسن مصطفى. الخطاب السوسيولوجي.. شروط التكوين وآليات إنتاج المعرفة، ط1، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2015)، ص135.

فإن التعامل معه يفرض على صاحبه أن يُكوّن ويبنّي خطابًا عن خطابات أخرى وحولها.

لا شك في أن الخطاب السوسولوجي بوصفه خطابًا علميًا- اجتماعيًا، لا يبدأ أو بالأحرى لا يولد في اللحظة نفسها التي يولد فيها العلم فحسب، وإنما يولد قبل أن يُولد. إنّه خطاب قبلي وبعدي في اللحظة نفسها. وعلى هذا النحو أُدرج الفكر الاجتماعي بوصفه جزءًا لا يتجزأ من الخطاب السوسولوجي. مع تسجيل أن المؤلف يُقيم فصلًا وضعاينًا صارمًا في ما بين الفكر الاجتماعي واللحظة العلمية للسوسولوجيا، على الرغم من أنه لا ينفصل عن خطابنا المعني.

في ما قبليات السوسولوجيا أو الفكر الاجتماعي

لقد شغلت مسألة الفكر الاجتماعي موقعًا ملحوظًا في الكتاب موضوع الدراسة.⁽⁵⁾ لكن من دون أن يعني ذلك أن المؤلف يقوم بنوع من التطابق بين الفكر الاجتماعي والسوسولوجيا، ولا يعني ذلك أن هذه الأخيرة بمنزلة امتداد وتطور تراكمي في حصيلة ونتيجة تراكمية للفكر الاجتماعي: "المسألة الأساسية هنا هي التأكيد على أنّ السوسولوجيا في مفهومها العلمي ليست مجرد نتيجة أو محصلة تجميعية للتراكمات الكمية والنوعية للفكر الاجتماعي، بل هي وليدة سياق له شروطه الخاصة ومحدّداته المعرفية والتاريخية".⁽⁶⁾

كون السوسولوجيا علم حديث النشأة والتكوّن، مرتبط بالشروط الاجتماعية والتاريخية والثقافية والاقتصادية للمجتمعات الغربية في القرن 19، مثلها في ذلك مثل باقي العلوم الإنسانية والاجتماعية، لا يمنعنا من الخوض في المسأليات التي تعنى بالفكر الاجتماعي بصفته مكّونًا مهمًا من تاريخ السوسولوجيا قبل التفكير السوسولوجي نفسه، ومكّونًا قبليًا للخطاب السوسولوجي. يُقيم باحثنا هنا تمييزًا صريحًا في ما بين الفكر الاجتماعي ما قبل الفلسفي الذي يشترط بالمجتمعات والثقافات الشرقية القديمة، وما يميزه من خصائص من مثل اللانسانية، غياب القصدية النفعية والبراغماتية، والمحافظه، وهيمنة التفكير الميثولوجي، وبغض النظر عن طبيعة نمط الإنتاج (عدم بروز طبقات اجتماعية بشكل واضح)؛ وبين الفكر الاجتماعي باعتباره فلسفة اجتماعية كما تبلور مع ميلاد الفلسفة اليونانية وفلاسفتها (أفلاطون في "الجمهورية"، وأرسطو في "السياسة" على سبيل المثال)، والفلسفة الوسيطية التي تميزت بتقاطب الديني والفلسفي. ويُقيم تمييزًا بين اللحظتين السالفتين ككليهما وفكر عصر الأنوار الذي يشكّل عاملاً مركزيًا مهمًّا للتأسيس العلمي الحديث لعلم الاجتماع. تصنيف، لا يختلف كثيرًا عن التصنيف والتاريخ السائد والمعهود للفكر الفلسفي نفسه. أيّ إنّه قام بنوع من الإسقاط لذلك التصنيف المعهود في الفلسفة عمومًا، على الخطاب السوسولوجي ما قبل السوسولوجي.

ما يمكننا تسجيله بخصوص التمييز الأول في ما يتعلق بلا نسقية التفكير الاجتماعي ما قبل اليوناني الذي حال دون اعتباره تفكيرًا فلسفيًا، هو أنّ الفلسفة المعاصرة نفسها لا تشكل نسقًا بذاتها، فهي تقوم على الاختلاف والانفصال لا على الكليات الميتافيزيقية، أيّ إنّ النسقية لم تعد معيارًا للفكر الفلسفي، إلا إذا كان المقصود هنا

(5) خصص فصلان كاملان للتفكير الاجتماعي: الفصل الأول معنون بـ «أوليات حول الجذور التاريخية للتفكير الاجتماعي: رؤية سوسيو أنثروبولوجية نقدية للمضمون والمرجعية»، والفصل الثاني: «مقدمات نقدية حول أهم معالم ومكونات السياق الفكري والسوسيوثقافي والحضاري للتأسيس الحديث للسوسولوجيا: العوامل والإرهاصات»، من أصل ستة فصول.

(6) محسن مصطفى، ص 28.

بالفلسفة مرادفًا للميتافيزيقا وكلياتها. ويبدو أن هذه الأخيرة هي الأقرب للمعنى الذي أردفه الكاتب، ما دام الأمر يتعلق بالفلسفة اليونانية. لا يسعنا المجال هنا للتوسع أكثر في هذه النقطة.

غير أن ما يحسب لهذا التمييز، سواء الأول أم الثاني، هو ذلك الربط الدائم بين الفكر الاجتماعي وعلاقته الديالكتيكية بالشروط الاجتماعية التي أسهمت في إنتاجه، ذلك الربط الجدلي بين البنيتين الفوقية والتحتية لتطوره، وهنا بالضبط يكمن الحسن السوسولوجي في التعامل مع الفكر الاجتماعي.

لا يفوتنا هنا أن نشير إلى موقف الباحث مما ينعته بـ "الإشكالية الخلدونية" التي شغلت، وما زالت تشغل كثيرًا من الدراسات والكتابات العربية في علاقة المعرفة الخلدونية بعلم الاجتماع خاصة، والعلوم الاجتماعية عامة، وما تعرفه من جدل بين تلك التي تعده الرائد والمؤسس الأوّل للسوسولوجيا والعلوم الإنسانية ككلّ، خاصة في كتابه الشهير الموسوم بـ "المقدمة". يرون في ذلك أن ما اصطُح عليه في المجتمعات الأوروبية الحديثة بـ السوسولوجيا sociologie، ما هو إلاّ تعبير عن ما ينعته ابن خلدون بـ علم العمران البشري، ما دام موضوع كل منهما هو "الاجتماع البشري"؛ وبين الدراسات التي تشرط نشأة السوسولوجيا وتكوّنها مثل باقي العلوم الإنسانية والاجتماعية، بالغرب الحديث. وهو الموقف نفسه الذي يقول به صاحب الخطاب السوسولوجي، وهو الموقف الذي يميل إليه علماء الاجتماع المغاربة عادة. حيث قام بقذف إسهامات ابن خلدون في التاريخ وفي الفكر الاجتماعي، وأبعده عن نشأة السوسولوجيا، وتكوّنها، على اعتبار أنّ هذه الأخيرة منتج غربي حديث. فضلًا على نقده ما يصفه بالمنظورات الاختزالية والتبسيطية لـ "إشكالية التأسيس": ربط التأسيس بمجهودات فردية كما هو الحال بالنسبة إلى ابن خلدون. إن هذا الموقف، كما في غيره، يعكس لنا التفكير والتحليل النسقي والبنوي لمؤلّفنا، حيث لا يتردّد في أن يرجع الأجزاء إلى بنية أو نسق كليّ. ألا يجعل ذلك من مواقف وتصوّرات مفكرنا هي الأجدر بنعتها أنها اختزالية؟ أين هو تعدّد النقد في هذا المقام؟ تراه سقط في أحادية نقدية، لمّا انتصر لموقف دون آخر: غربية السوسولوجيا. أليس حري بنا، أن نخلخل مركزية سوسولوجيا المركز؟

على الرغم من أنّ الكاتب لم يعر اهتمامًا كبيرًا للإشكالية الخلدونية، فإنّ ذلك له ما يبرره، خاصة أنّ هناك كتابات غزيرة في هذه الإشكالية لم تجد لها منفذًا إلى الآن. وفي هذا قد يتساءل المرء: هل أصبح الرجوع إلى ابن خلدون محض طقس ديني، وهل الأبوة المنحرفة التي يطالب بها المفكرون العرب ليست سوى محاولة يقومون بها للتستر على القصور النظري؟ أليست كثرة الكتابات التي تناولته تعبيرًا وحشيًا عن إثبات الهوية؟⁽⁷⁾ لنترك هذه الإشكالية مفتوحة ونعد إلى الفكر الاجتماعي كما قدمه مفكرنا.

ما يمكن استخلاصه من خلال ما سبق هو أن الفكر الاجتماعي، سواء الفلسفي منه أم ما قبل الفلسفي، كما قدمه صاحب الخطاب، هو بمنزلة خطاب لاعلمي، نظرًا لأنّ السوسولوجيا كخطاب علمي، علم إنساني-اجتماعي، لم يتأسس إلاّ مع المجتمعات الغربية الحديثة، وما شهدته من تحولات مجتمعية بنوية (فكرية ومادية). إلاّ أنّ هذه المسألة لا تدفعنا إلى القول بلاهمية إسهامات الما قبلات السوسولوجية، ونفي دورها في التمهيد لـ اللحظة السوسولوجية.

فإنّ الفكر الاجتماعي ما قبل علمي، لا يعني أنّه يقع خارج الخطاب العلمي، لهذا فإنّنا نقول في هذا السياق بأنّ الفكر الاجتماعي هو ما نعتناه بما قبلات سوسولوجية. بعبارة أخرى: إذا لم يكن علميًا في أصله، فإنّ

(7) عبد الكبير الخطيبي، النقد المزدوج، مجموعة من المترجمين، (الرباط: منشورات عكاظ، 2000)، ص 200-201.

التفكير العلمي فيه جعل منه خطاباً علمياً. ألا يمكن لتفكير سوسولوجي في الفكر الاجتماعي ذاته أن يجعل منه تفكيراً سوسولوجياً؟

في آخر هذا المقام، لا يسعنا إلا أن نسجل الملاحظة الآتية: إن التعامل الذي أبداه مفكرنا مع الفكر الاجتماعي في علاقته بنشأة السوسولوجيا وتكونها نابع من تصوره لسوسولوجيا المعرفة عموماً، ولسوسولوجيا السوسولوجيا بوجه خاص، التي تنضوي تحتها هذه الدراسة، وهو الحقل المعرفي نفسه الذي يقوم عليه ما يسميه صاحب «الخطاب السوسولوجي»: النقد متعدد الأبعاد. وأن هذا التصور يتسم ببنوية قاتلة، إذ لا يتردد مراراً وبشكل دائم في إعلاء قيمة البنية المعرفية والاجتماعية على الأفراد والفاعلين. فهو بذلك يختزل المعرفة في المنظومة على حساب الفاعلين. وفي هذا السياق كتب: «المعرفة هي إفراز لبنية اجتماعية محددة في الزمان والفضاء، ومتشابكة العوامل والمكونات وليست خاضعة لمبادرات الأفراد»⁽⁸⁾. إذا كان الأمر كذلك إذن فما الداعي إلى الوقوف على موضوع السوسولوجيا لدى رواد التأسيس (كما هو الأمر في المحور الثاني للفصل الثالث من الكتاب)؟ وغيرها من الأسئلة التي جعلنا نشك في مدى انفتاح ذلك النقد الذي يتبناه الباحث، وفي تعدده المزعوم؟ ومن ثم السقوط في سوسولوجيا حتمية.

ألا يجعل ذلك من سوسولوجيا السوسولوجيا (و معها النقد متعدد الأبعاد) سوسولوجيا بنوية؟ وهي الملاحظة نفسها التي يمكن أن تسري على الكيفية التي تم التعامل بها مع إشكالية موضوع السوسولوجيا، كما سنبين ونتبين ذلك لاحقاً.

في موضوع السوسولوجيا وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية والهوامش السوسولوجية

تقع إشكالية الموضوع، تأسيساً وامتداداً، في مركز الخطاب السوسولوجي. لماذا؟ لأن التشييد العلمي للسوسولوجيا معناه تشييد وبناء وتحديد موضوع محدد. فإشراك السوسولوجيا بالمجتمعات الغربية الحديثة، مردّه إلى أن التشييد العلمي لموضوع الاشتغال اشترط بهذه المجتمعات ذاتها. أي إن تحديد الموضوع هو بمنزلة تحديد للهوية العلمية لعلم الاجتماع وخطابه. كما أن هذا التحديد لا يستقيم إلا في إبراز علاقة السوسولوجيا من حيث الموضوع بالعلوم الاجتماعية وبهوامشها التخصصية. فما موضوع السوسولوجيا؟ وما طبيعة العلاقة بينها وكلّ من هوامشها التخصصية والعلوم الاجتماعية؟

لا محيد من القول بأن كلّ حقل معرفي، لا يكون كذلك إلا بتحديد موضوع اشتغاله. ينطبق ذلك على كلّ علم، كان طبيعياً أو اجتماعياً كما هو الحال بالنسبة إلى السوسولوجيا. فالسوسولوجيا لا تكون كذلك إلا بتشديد موضوعها وتحديد هويته المعرفية. تلك هي المسألة الأساسية التي ينطلق منها الباحث. تلك قاعدة إبستيمولوجية عامة لا محيد عنها. لكن أين هو المنهج في ذلك كله؟ هل يمكن الحديث عن علم ما كما هو الحال بالنسبة للسوسولوجيا بلا منهج؟ من بين ما يمكن للمرء أن يلاحظه في المؤلف المعني هو غياب تام لإشكالية المنهج في المسألة السوسولوجية. ماذا يعني ذلك؟ هل يعني ذلك أن المنهج يقع خارج الخطاب السوسولوجي كما قدمه صاحبه؟ ألا تشكّل الإبستيمولوجيا أهمّ الركائز والمنطلقات المعرفية للنقد تعدد الأبعاد؟ إذا كانت كذلك فإن

(8) محسن مصطفى، ص 44.

الإبيستيمولوجيا التي تقول بتحديد الموضوع هي نفسها تقول بتحديد المنهج. بمعنى أن سوسولوجية (علمية) السوسولوجيا لا تكون إلا بتحديد موضوعها ومنهجها. لهذا فأَيَّ تحديد موضوع السوسولوجيا يفرض بالضرورة تحديداً لمنهجها. وأَيَّ محاولة لتحديد الموضوع تتضمن بشكل مستبطن تحديد المنهج. ينطبق ذلك على الموضوع كما ينطبق على المنهج.

تتسم إشكالية الموضوع في السوسولوجيا بطابع التعقيد والتعدد والتشابك، إلى درجة أن بعض السوسولوجيين وغيرهم يقولون بغياب موضوع محدد للسوسولوجيا، مثلها في ذلك مثل الفلسفة. نظراً للتداخل الحاصل في المعرفة السوسولوجية بين المسألة السوسولوجية (العلم) والمسألة الاجتماعية (الأيدولوجيا)، ونظراً لاعتبارات إبستيمولوجية (الخلفيات النظرية والمنهجية...)، وكذا طبيعة الموضوع: الظاهرة الاجتماعية، وخصوصيتها في علاقة عالم الاجتماع بموضوعه.

على الرغم من تأكيد المؤلف واعترافه بالتعدد الذي يسم موضوع علم الاجتماع تحديداً، من خلال توقّفه عند عدد من الأعلام (رواد التأسيس): سان سيمون، أوغست كونت، كارل ماركس، هربرت سبنسر، إميل دوركايم وماكس فيبر، وعرض ما يميّز موضوع العلم المعني لدى كل واحد من هؤلاء، وكذا القيام بجرد لبعض الأمثلة والجداول التي تقسّم هذا الموضوع إلى محاور (نموذجين: غورفيتش في كتابه "Traité de sociologie"، وتوم بوتومور في كتابه «تمهيد في السوسولوجيا») كنماذج معاصرة، ذات الطابع الأكاديمي والبيداغوجي الصرف: «المدخل والمقدمات المدرسية». فإنه يكاد يرجع ذلك الاختلاف والتعدد إلى وحدة كلية عامة أو في ما يشير إليه بالموضوع العام للسوسولوجيا، يتعلق الأمر بالظاهرة الاجتماعية أو النظام الاجتماعي في كليته وشموليته وبنيويته أو الإنسان في المجتمع أو المجتمع. فهو بذلك لم يتجاوز التحديدات القاموسية لموضوع السوسولوجيا وحقل خطاها. وهو نفس الموضوع الذي تشترك فيه السوسولوجيا مع باقي العلوم الاجتماعية. لكن ما الذي يميز السوسولوجيا من باقي العلوم الاجتماعية الأخرى؟

بحسب الباحث، إن العلاقة بين علم الاجتماع ومختلف العلوم الاجتماعية، كما هو الأمر بالنسبة لعلاقتها بهوامشها التخصصية هي علاقة الكلّ بالجزء، والعالم بالخاص، والجذر بالفرع. إنّها علاقة البنية بأجزائها.

يتميز علم الاجتماع من باقي التخصصات الأخرى من العلوم الاجتماعية (القانون والاقتصاد على سبيل المثال)، من حيث إنه يدرس البناء الاجتماعي في كليته الشاملة أي ككلّ اجتماعي من جهة، ومن حيث اختلاف المنظور المنهجي الذي يحدّده كاتبنا في المتغيّرات المفسّرة التي هي بالضرورة في مجالنا: متغيّرات اجتماعية من جهة ثانية. بخلاف المجالات الأخرى التي تُقارب ذلك البناء من زوايا ومنظورات خاصة. إنّ علاقة السوسولوجيا بالعلوم الاجتماعية تتأسس على جدلية الوحدة: وحدة الموضوع، والاختلاف المنهجي: الاستراتيجية المنهجية لكلّ علم.

هذا عن العلاقة مع العلوم الاجتماعية. أمّا في ما يخصّ العلاقة مع الهوامش السوسولوجية أو بالفروع التخصصية كما يحلو لمؤلّفنا بتسميتها، فهي تخضع بدورها للمنطق نفسه: علاقة الكلّ بالأجزاء. فما عرفته وتعرّفه السوسولوجيا حالياً من نزوع نحو التخصص، وتنام للتخصصات الفرعية وتشظّيها، ما هما إلاّ تعبير عن حجم التعقيد والتشعب الذي مسّ البناء الاجتماعي ككلّ، في إثر ما شهدته المجتمعات المعاصرة من تحولات بنيوية ترتبط أساساً بما سيبي بالثورة التكنولوجية ومنظومة العولمة. حيث أصبحنا أمام «سوسولوجيات».

ما جعل من التخصص الوظيفي مطلبًا اجتماعيًا، ومن ثمّة هيمنة المسألة الاجتماعية، ومعها ارتفاع الطلب، على التحليل السوسولوجي التخصصي إلى درجة الحديث عن ما يصطلح عليه ب: «الإمبريالية السوسولوجية». أمام هذا الوضع، يؤكد كاتب الخطاب السوسولوجي أنّ التخصص داخل هذا العلم لا يعني الوقوع في منزلق ذرية سوسولوجية ضيقة الأفق، كما لا يعني أية إمبريالية سوسولوجية، بل يجب أن يتم النظر إلى هذا النزوع نحو التخصص بوصفه ضرورة منهجية علمية وعملية.⁽⁹⁾

يبدو أن طبيعة المعرفة السوسولوجية كما قدمها الأستاذ مصطفى محسن، ترتبط ارتباطاً عضوياً بطبيعة موضوعها: «النظام الاجتماعي» وخصوصيته. ألا يجعل ذلك من السوسولوجيا: «سوسولوجيا هوليسية أو شمولية محضة. إنه تعميم لسوسولوجيا معينة على السوسولوجيا ذاتها. لعلّ الخلفية البنيوية لكاتبنا جعلته يُذيب الفاعلين الاجتماعيين في المنظومة الاجتماعية ويختزل الأفراد في المجتمع. فلا شك أنّ الموضوع المركزي للسوسولوجيا هو الاجتماعي le social أو بعبارة أدق سيرورة بناء الاجتماعي، لكن ما هو هذا الاجتماعي؟ وكيف يمكننا فهمه وتفسيره؟ هل ما يزال اليوم بإمكاننا «تفسير الاجتماعي بالاجتماعي»؟ هنا بالضبط نخطف مع عالمنا. هل ما يزال المجتمع موضوعاً للسوسولوجيا؟ تمامًا، تلك هي الأسئلة التي لم يطرحها مفكرنا.

كما لا يفوتنا في هذا الباب أن نقول بأنّ العلاقة مع العلوم الاجتماعية أو السوسولوجيات الجبوية (أو الهامشية)، لا يجب أن ينظر إليها بمنطق العام والخاص أو الكل والجزء، بقدر ما ينبغي أن يُنظر إليها كعلاقة متشابهة: علاقة المركز بالهامش. إنها علاقة عُشبية وليست شجرية. إنها علاقة ريزومية. كما أنّ علاقة السوسولوجيا المركزية بالسوسولوجيا الهامشية لا تحكمها بالضرورة تلك الكلية المنهجية المفقودة في أساسها. إنّ المعرفة السوسولوجية تقع في البين بين: بين السوسولوجيا العامة والسوسولوجيات الجبوية. تمامًا، كما ينطبق ذلك على موضوع السوسولوجيا: الاجتماعي. إنه يتمثل في العلاقات الاجتماعية: بين الفاعلين والمنظومة، بين العقلنة والتذويت، بين الفرد والمجتمع.

إنّ كان عالم الاجتماع مصطفى محسن، يؤكّد الطابع الاتصالي والبنيوي للخطاب السوسولوجي الذي يبحث عن الوحدة في الاختلاف، فإنّنا نسعى إلى البحث عن الاختلاف في الوحدة الخطابية المفقودة في ذاتها. أيّ إنّنا نؤكّد على الطابع الانفصالي والتعددي للخطاب السوسولوجي. لعلّ الهوية في السوسولوجيا بموضوعها ومنهجها تتأسس على التعدد والاختلاف لا على التطابق والوحدة. لهذا فإننا اليوم بحاجة لا إلى النقد فحسب، بل إلى التفكيك استراتيجياً، تفكيكاً للنقد نفسه: ينبغي التمييز والحالة هذه بين النقد والتفكيك. فالنقد يعمل دائماً حسب ما سيتخذ من قرارات بعدية أو يعمل عن طريق محاكمة. أما التفكيك فلا يعدّ سلطة المحاكمة أو التقويم النقدي أعلى سلطة. إنّ التفكيك هو في العمق تفكيك للنقد.⁽¹⁰⁾

إنّ السوسولوجيا خطاب انفصالي أكثر من كونها خطاب اتصالي. هكذا، يمكن للخطاب السوسولوجي، مثله في ذلك مثل أركيولوجيا المعرفة عند ميشيل فوكو⁽¹¹⁾، أن يعمل على إبراز تعدّد الفصائل، وتقصّي مظاهر الانفصال جميعها، بدلاً من أن يميل وينزع إلى توحيد الفروقات، وإغفال الأحداث المباشرة لصالح بنيات لا يمكن

(9) المرجع نفسه، ص 121.

(10) Derrida Jaques, Points de suspensions, entretien avec Didier Cahen, (Paris: Galilée, 1992), P.226.

(11) راجع: ميشيل فوكو، حفرات المعرفة، ترجمة سالم يفوت، ط1، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1986)، ص8.

للإغفال أن يعرف طريقه إليها.

خاتمة

ما المصلحة وراء كتابة الخطاب السوسولوجي؟ إنَّ المصلحة وراء كتابة الخطاب السوسولوجي، إضافة إلى الهمم التعريفية بعلم الاجتماع، وكذا ما يؤديه ذلك من وظيفة بيداغوجية ومعرفية ونقدية، هي الإسهام في تجاوز ومجازة الوضعية الراهنة للسوسولوجيا في العالم العربي: وضعية الضعف، والتبعية والقصور النظري والمهني. وذلك التجاوز رهن بصياغة سوسولوجيا لسوسولوجيا العالم العربي.

تعيش سوسولوجيا العالم العربي، كما يلح على ذلك مصطفى محسن، في الأوضاع «الراهنة»: «أزمة معقدة متعددة الأبعاد والمكونات والدلالات». لكن ماذا تعني الأزمة؟

فعندنا نقول أنّ هذه السوسولوجيا في الأوضاع الراهنة تعيش أزمة، هل معنى ذلك أن هذه الأزمة «راهنية»؟ إذا كان هناك من أزمة في نظري، سنجدها في «راهنية الأزمة» ذاتها. لأن المعرفة السوسولوجية في عالمنا العربي وما تطرح من إشكالات معرفية وسياسية واجتماعية، ليست وليدة «الزّاهن» إنّها تاريخية بتاريخ هذه المعرفة نفسها في علاقتها بالكيانات العربية المتعدّدة. ذلك التاريخ الذي يتأسس على الحسّ التاريخي، وليس على التحقيب. فعندما نحصر ونسجن «الأزمة» في الراهن المفقود نجعل من تلك الأزمة تزامنية، لاتاريخية، توحى لنا بأن الماقبل منقطع الوجود في ذاته عن المابعد، يتوسّطهما الحاضر الراهن. إنّ الأزمة في نظري «ما قبل- بعدية». إذا ما نحن استدعينا عبارة المفكر عبد الكبير الخطيبي سنقول: إنّ الأزمة ولدت غداً. فما تعيشه وتنفسه السوسولوجيا عندنا من ضعف وقصور وتبعية ليس لحظياً، إنّهُ سيرورة لانفجار ماضي الكيان العربي في مستقبله. وعلى هذا الأساس تصبح مسألة صياغة سوسولوجيا لسوسولوجيا العالم العربي ضرورة استراتيجية قصوى، ذات أولوية. لكن، ما الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها هذه السوسولوجيا؟ هنا بالضبط يجب أن تفتح المناقشة والحوار بين علماء الاجتماع في كياننا العربي.

إنّنا نرى في استراتيجية النقد المزدوج بما هي استراتيجية تفكيكية، في الجينياالوجيا وأركيولوجيا المعرفة، وفكر الاختلاف...، ما يمكنه أن يشكل تلك الأسس والمنطلقات، الكفيلة بتأسيس سوسولوجيا لسوسولوجيا العالم العربي كسوسولوجيا لسوسولوجيا الهامش. ذلك هو السبيل نحو إنتاج سوسولوجيا مغايرة.

إنّ النقد المزدوج يجعل من سوسولوجيا العالم العربي سوسولوجيا مغايرة. تفسح المجال للسوسولوجيا في العالم العربي للقطع مع كل ذاتية حمقاء والتمسك بالاختلاف والانفتاح على الأفق. تقوم، بما هي استراتيجية تفكيكية على تفكيك مزدوج: تفكيك الأسس الميتافيزيقية للمفاهيمات السوسولوجية، ومنها للمعرفة السوسولوجية التي صيغت وتصاغ عن المجتمعات العربية، سواء كانت من نتاج هذه الأخيرة أم من نتاج المجتمعات الغربية.

للقيد المزدوج إذاً ضرورته الاستراتيجية كاستراتيجية في تفكيك سوسولوجيا العالم العربي المعهودة بصفة عامة، إنّ لم نقل مجاوزتها ذاتها. كسوسولوجيا مغايرة تقوم على الاختلاف والتعدد. تلك هي السوسولوجيا نفسها التي يمكنها أن تتفكر في هذا الاختلاف الذي صارت عليه مجتمعاتنا العربية ومختلف كيانات المعمورة.

من خلال النظر أوّلاً وقبل كل شيء آخر، وإعادة النظر في سوسيولوجيا العالم العربي الحالية، لا من حيث علاقتها بالسوسيولوجيا الغربية بوصفها سوسيولوجيا المركز فحسب، وإنّما من حيث علاقتها بذاتها بوصفها سوسيولوجيا للهامش أيضاً.

المصادر والمراجع

1. برونير. جيرالد، وجيان إيتين، الخطر السوسيولوجي: في نقد خطاب الحتمية الاجتماعية، حسن اجيج (مترجمًا)، (الدار البيضاء: مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، 2019).
2. الخطيبي. عبد الكبير، النقد المزدوج، مجموعة من المترجمين، (الرباط: منشورات عكاظ، 2000).
3. فوكو. ميشيل، حفریات المعرفة، سالم يفوت (مترجمًا)، ط1، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1986).
4. محسن. مصطفى، الخطاب السوسيولوجي: شروط التكوين وآليات إنتاج المعرفة، ط1، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2015).
5. —، في المسألة التربوية.. نحو منظور سوسيولوجي منفتح، (الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2002).
6. —، أسئلة التحديث في الخطاب التربوي: الأصول والامتدادات، ط1، (الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2001).
7. —، الخطاب الإصلاحي التربوي بين أسئلة الأزمة وتحديات التحول الحضاري: رؤية سوسيولوجية نقدية، (الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 1999).
8. Derrida. Jaques, Points de suspensions, entretien avec Didier Cahen, (Paris: Galilée, 1992).